db3 ĞĦDZāÀn¸ òÀÖn¸

جغرافية البطالة في العراق وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية الإقليمية

Review Article

The Geography of Unemployment in Iraq and Its Link to Regional Economic Transformations

م.م. داليا اياد عبود شفيق

مركز التخطيط الحضري والإقليمي-جامعة بغداد

07715691675

dalia.i@iurp.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعد البطالة في العراق من أبرز الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد المكاني الواضح، إذ لا تتوزع معدلاتها بصورة متجانسة بين المحافظات والأقاليم، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الهياكل الاقتصادية المحلية، ومستويات التنمية، وأنماط التحضر، ومسارات التحول الاقتصادي التي شهدها البلد خلال العقود الأخيرة. يتناول هذا البحث جغرافية البطالة في العراق بوصفها ظاهرة مكانية تعكس تفاوتات إقليمية في فرص العمل، وفي القدرة على استيعاب القوى العاملة، وفي توزيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية. كما يبحث في العلاقة بين البطالة والتحولات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الانتقال غير المتوازن نحو الاقتصاد الريعي، وتراجع بعض القطاعات الإنتاجية، ونمو مراكز حضرية على حساب الأطراف. ويسعى البحث إلى إبراز كيف أسهمت التحولات الاقتصادية في إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للبطالة، وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية وتنموية، وصولًا إلى التأكيد على أن معالجة البطالة في العراق تتطلب مقاربة مكانية تربط سياسات التشغيل بالتنمية الإقليمية وإعادة التوازن للاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية

جغرافية البطالة، العراق، التفاوتات الإقليمية، التحولات الاقتصادية، سوق العمل، التنمية الإقليمية.

Summary:

This review article analyzes unemployment in Iraq as a spatially uneven phenomenon that differs across governorates and between urban centers and peripheral areas. It shows how regional economic transformations—especially oil-rent dependence, uneven private-sector growth, and the weakening of productive sectors—have reshaped the geography and forms of unemployment. The article highlights key consequences such as widening regional disparities, internal migration to major cities, pressure on services, and human-capital losses. It concludes that addressing unemployment requires place-based policies linking employment to regional development, economic diversification, infrastructure, and skills aligned with local labor-market needs.

Keywords: Unemployment Geography, Iraq, Regional Disparities,

Economic Transformations

المقدمة

أصبحت البطالة في العراق خلال العقود الأخيرة من أكثر القضايا إلحاحًا في النقاش الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط بوصفها مؤشرًا على اختلال سوق العمل، بل لأنها تعكس بصورة مباشرة طبيعة التحولات الاقتصادية التي مر بها البلد، ومدى قدرة الأقاليم والمحافظات على توليد فرص العمل واستيعاب القوى العاملة. غير أن البطالة لا تُقرأ بوصفها ظاهرة رقمية موحدة على مستوى الدولة كلها، إذ إن توزيعها يتخذ طابعًا مكانيًا واضحًا، فتظهر محافظات ومراكز حضرية أكثر قدرة على خلق فرص عمل مقارنة بأقاليم أخرى تعاني ضعف الاستثمار وتراجع القطاعات الإنتاجية وارتفاع الاعتماد على الوظائف الحكومية أو الأنشطة غير الرسمية. ومن هنا تبرز أهمية تناول البطالة في العراق من منظور "جغرافي" يربط بين المكان والاقتصاد، ويكشف أن البطالة ليست مجرد نتيجة لفشل سياسات التشغيل، بل هي نتيجة لتفاوتات إقليمية في البنية الاقتصادية، وفي شبكات الخدمات والبنية التحتية، وفي العلاقة بين المركز والأطراف.

إن مفهوم "جغرافية البطالة" يفترض أن سوق العمل يتوزع على المجال بطرق غير متساوية، وأن فرص التشغيل ليست متاحة بنفس المستوى في كل محافظة أو مدينة أو ريف. فالمكان يمتلك خصائص تحدد قدرته على جذب الاستثمار، وخلق النشاط الاقتصادي، ورفع إنتاجية العمل، مثل الموقع، والبنية التحتية، والقرب من الأسواق، وتوافر الموارد، ومستوى التحضر، وقدرة المؤسسات المحلية على الإدارة. وعندما تتغير هذه الخصائص بفعل تحولات اقتصادية كبرى، يتغير معها شكل البطالة وتوزيعها. ولهذا فإن دراسة البطالة في العراق لا ينبغي أن تقتصر على التحليل الكلي، بل تتطلب ربط معدلات البطالة بالتحولات التي طرأت على الاقتصاد العراقي إقليميًا، وبالمسارات المتفاوتة للنمو داخل المحافظات.

وقد شهد العراق تحولات اقتصادية عميقة تركت آثارًا طويلة المدى على سوق العمل. فالاقتصاد العراقي اتجه على نحو متزايد إلى نمط ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، مع تراجع نسبي في دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية، خصوصًا الصناعة التحويلية والزراعة في كثير من المناطق. كما أن فترات عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتقلبات أسعار النفط، وتعاقب الأزمات المالية، كلها عوامل أثرت في الاستثمار المحلي والأجنبي، وأضعفت قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية، لا سيما للشباب والخريجين. غير أن أثر هذه التحولات لم يكن متساويًا بين الأقاليم. فبعض المحافظات استفادت من كونها مراكز إدارية وخدمية أو من تركز الإنفاق العام فيها، بينما عانت محافظات أخرى من هشاشة البنية الاقتصادية ومن ضعف قدرة القطاع الخاص على النمو، ومن ارتفاع الاعتماد على وظائف الدولة التي تتأثر بدورها بموجات التقشف أو القيود المالية.

ويتصل ذلك بتحولات اقتصادية إقليمية أوسع أثرت في العراق بوصفه جزءًا من بيئة إقليمية متغيرة. فاندماج الأسواق وتغير مسارات التجارة الإقليمية، وتنامي المنافسة على الاستثمارات، وتغير أنماط الاستيراد والتصدير، كلها عناصر أعادت تشكيل فرص العمل في المحافظات الحدودية وفي المدن الكبرى. كما أثرت التحولات التكنولوجية في طبيعة الطلب على المهارات، ما زاد الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق. وفي سياق يعتمد فيه الاقتصاد على قطاع عام كبير، تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدًا حين يواجه القطاع العام حدود التوسع، بينما لا يمتلك القطاع الخاص القدرة الكافية على الامتصاص السريع للداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ومن زاوية جغرافية، تظهر البطالة في العراق بوصفها انعكاسًا لاختلالات التنمية الإقليمية. فالتفاوت بين المحافظات في الخدمات والبنية التحتية والاستثمار والتعليم والتصنيع يخلق تفاوتًا

في فرص العمل. كما أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ومن المحافظات الأقل فرصًا إلى المحافظات الأكثر نشاطًا، تعيد توزيع الباحثين عن عمل، وتزيد الضغط على مراكز حضرية بعينها، وتوسع من حجم القطاع غير الرسمي، وتخلق أشكالًا من بطالة مقنعة أو عمل هش لا يحقق استقرارًا معيشياً. وبذلك تتحول البطالة إلى ظاهرة مركبة تشمل بطالة الشباب، وبطالة الخريجين، وبطالة النساء، والبطالة الموسمية في بعض المناطق، مع تداخل واضح بين البطالة والفقر وضعف الخدمات وتراجع نوعية الحياة.

كما أن قراءة البطالة في العراق من منظور التحولات الاقتصادية الإقليمية تساعد على فهم كيف تتغير خريطة البطالة حين تتغير خريطة النشاط الاقتصادي. فحين يتركز الاستثمار والخدمات في مراكز حضرية محددة، ترتفع جاذبية هذه المراكز، ويتزايد تدفق القوى العاملة إليها، وقد ترتفع فيها البطالة رغم وجود نشاط اقتصادي، لأن حجم الوافدين إلى سوق العمل يفوق قدرة السوق على الاستيعاب. وفي المقابل، قد تنخفض البطالة في بعض المناطق ظاهريًا بسبب خروج السكان منها أو توسع أنشطة غير رسمية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تحسناً في التنمية، بل قد يعني انتقال البطالة إلى أشكال عمل غير منتج أو غير مستقر. لهذا فإن التحليل الجغرافي لا يكتفي بالمعدل، بل يقرأ خلفياته المكانية، ويربطه بالبنية الاقتصادية التي تنتجه.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتقديم إطار مراجعة يسلط الضوء على جغرافية البطالة في العراق وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية الإقليمية، من خلال تناول المفهوم النظري لجغرافية البطالة، ثم تحليل الأهمية المكانية لتوزيع البطالة في ضوء تغير بنية الاقتصاد المحلي بين المحافظات، ثم بيان أبرز أنماط التفاوت الجغرافي في البطالة وآثارها التنموية والاجتماعية، مع طرح أدوات سياساتية تتصل بالتنمية الإقليمية، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتحسين بيئة الاستثمار، وربط التعليم بسوق العمل. وتهدف الدراسة إلى إبراز أن معالجة البطالة في العراق تتطلب انتقالًا من منطق الحلول العامة إلى منطق السياسات المكانية الموجهة، أي سياسات تراعي اختلاف الأقاليم في الموارد والقدرات والفرص، وتستهدف خلق فرص عمل في الأطراف، وتعزيز الاقتصاد الإنتاجي، وتقليل التركز المفرط للنشاط في مراكز محددة.

وبذلك تمثل هذه المقدمة مدخلًا لفهم البطالة في العراق بوصفها ظاهرة مكانية مرتبطة ببني

أولاً: مفهوم جغرافية البطالة في الدراسات الجغرافية والاقتصادية

تقوم فكرة "جغرافية البطالة" على أن البطالة ليست ظاهرة رقمية عامة يمكن فهمها عبر المعدلات الوطنية وحدها، بل هي ظاهرة مكانية تتشكل داخل المجال الجغرافي وتنعكس على خرائط الأقاليم والمدن والريف. فالمكان لا يعمل بوصفه خلفية محايدة لسوق العمل، بل بوصفه عنصرًا فاعلًا يحدد طبيعة النشاط الاقتصادي، وتوزيع فرص التشغيل، وقدرة السكان على الوصول إلى العمل، وبالتالي يحدد شدة البطالة ونمطها. ومن هنا يتعامل التحليل الجغرافي مع البطالة بوصفها نتيجة لتفاعل بين خصائص المكان وبنية الاقتصاد المحلي والخيارات السياسية والمؤسسية، لا بوصفها حالة معزولة يمكن تفسيرها فقط بعوامل اقتصادية كلية.

وفي أبسط تعريفاتها، تشير جغرافية البطالة إلى دراسة التباين المكاني في معدلات البطالة وأشكالها بين الوحدات الجغرافية المختلفةغ البلد الواحد، كالمحافظات، والأقاليم، والمدن، والأرياف، وربط هذا التباين بعوامل مثل الهيكل الاقتصادي المحلي، والاستثمار، والبنية التحتية، والتحضر، والتعليم، وشبكات النقل، والهجرة الداخلية، وسياسات الدولة. فالجغرافيا هنا لا تكتفي بقياس البطالة، بل تسأل: لماذا ترتفع البطالة في إقليم بعينه؟ ولماذا تنخفض أو تتخذ شكلًا مختلفًا في إقليم آخر؟ وكيف تنتقل البطالة أو تتغير أشكالها مع تغير موقع الاستثمار أو مع تحول قطاعات الاقتصاد؟

ويتميز مفهوم جغرافية البطالة بأنه يجمع بين بعدين متلازمين. البعد الأول وصفي يتمثل في رسم خرائط البطالة وتحديد مناطق التركّز، ومناطق الانخفاض، واتجاهات التغير عبر الزمن، أي التعامل مع البطالة كظاهرة قابلة للتمثيل المكاني والتحليل الإقليمي. أما البعد الثاني فهو تفسيري يهدف إلى كشف الأسباب البنيوية التي تولد هذا التفاوت المكاني، مثل اختلاف فرص الاستثمار، وتمركز الوظائف الحكومية والخدمات في مراكز حضرية معينة، وتراجع القطاع الإنتاجي في أطراف الدولة، أو ضعف قدرة النقل والاتصال على ربط المناطق الأقل نشاطًا بمراكز النمو. وبذلك تكون جغرافية البطالة أقرب إلى مقاربة تربط بين الاقتصاد والمجتمع والمكان، وتقرأ البطالة في إطار التباينات الإقليمية.

ويُظهر التحليل الجغرافي أن البطالة لا تتساوى حتى داخل الإقليم نفسه، لأن المكان يتدرج من مركز إلى أطراف، ومن مدينة إلى ريف، ومن أحياء ميسورة إلى أحياء هامشية. فقد نجد في المدينة الواحدة مناطق أعمال وخدمات تستوعب قوة عاملة كبيرة، وفي الوقت نفسه نجد أحياء ذات بطالة مرتفعة بسبب ضعف التعليم أو محدودية المهارات أو ضعف الوصول إلى شبكات النقل أو تركز الفقر. وهذا يقود إلى فكرة أن البطالة يمكن أن تكون "مجاورة" لفرص عمل

موجودة، لكن وجود الفرص لا يعني القدرة على الوصول إليها. لذلك تركز جغرافية البطالة على مفهوم الوصول المكاني إلى العمل، أي المسافة والوقت والكلفة التي يحتاجها الفرد للوصول إلى فرصة عمل، وكيف يؤثر النقل العام والطرق والبنية الحضرية في تقليص أو تعميق البطالة.

وفي الدراسات الاقتصادية، تُفسر البطالة عادة عبر اختلالات سوق العمل كالفجوة بين العرض والطلب، أو عبر دورات الاقتصاد، أو عبر تأثير الأجور وسياسات التشغيل. غير أن المقاربة الجغرافية تضيف أن الطلب على العمل نفسه موزع مكانيًا، وأن العرض من القوى العاملة موزع مكانيًا، وأن عدم التوافق بينهما قد يكون مكانيًا قبل أن يكون كليًا. فقد توجد فرص عمل في إقليم معين، لكن القوى العاملة تتركز في إقليم آخر بسبب النمو السكاني أو الهجرة أو التاريخ الاقتصادي. وقد تتوفر مهارات معينة في مدينة، بينما يحتاج إقليم آخر إلى مهارات مختلفة. هذا التباين يخلق ما يشبه "اختلالًا مكانيًا" في سوق العمل، ويجعل البطالة مرتبطة بتوزيع الأنشطة لا فقط بحجمها ومن المفاهيم الأساسية في جغرافية البطالة مفهوم "الهيكل الاقتصادي الإقليمي". فكل إقليم يمتلك مزيجًا مختلفًا من القطاعات، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والوظائف الحكومية، والأنشطة غير الرسمية. هذا المزيج يحدد قدرة الإقليم على توليد وظائف، ويحدد حساسيته للأزمات. فالإقليم الذي يعتمد على قطاع واحد، خصوصًا إذا كان هشًا أو موسميًا، يكون أكثر عرضة لارتفاع البطالة. أما الإقليم الذي يمتلك تنوعًا اقتصاديًا، فيكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. كما أن وجود قطاع عام كبير في إقليم معين قد يقلل البطالة مؤقتًا، لكنه قد يخلق بطالة مقنعة أو هشاشة إذا توقف التوظيف أو انخفض الإنفاق العام. وبذلك ترتبط جغرافية البطالة بفهم بنية الاقتصاد المحلي ومدى تنوعه وقدرته على الاستمرار.

كما ترتبط جغرافية البطالة بفكرة "المركز والأطراف" في التنمية الإقليمية. فالمراكز عادة تمتلك بنية تحتية أفضل، وخدمات أكثر، ومؤسسات حكومية وشركات، ما يجعلها أكثر قدرة على خلق وظائف. أما الأطراف فقد تعاني ضعف الاستثمار وغياب الصناعات وتراجع الخدمات، فتتجه البطالة فيها إلى الارتفاع أو إلى التحول إلى هجرة داخلية. ومع الوقت، قد تتعمق الفجوة لأن الهجرة تسحب من الأطراف فئات شابة، فتضعف قدرتها على النهوض، بينما تتكدس القوى العاملة في المراكز فتزداد المنافسة والبطالة أو العمل الهش. هذا التفاعل يوضح كيف تصبح البطالة جزءًا من دائرة تفاوت إقليمي، وليست مشكلة سوق عمل فقط ومن العناصر المفاهيمية المهمة أيضًا التمييز بين أشكال البطالة ضمن التحليل الجغرافي. فهناك

بطالة ظاهرة تعني عدم وجود عمل، وهناك بطالة مقنعة حيث يعمل الفرد في نشاط منخفض الإنتاجية أو لا يتناسب مع مهاراته، وهناك بطالة هيكلية ترتبط بتغيرات في الاقتصاد والمهارات المطلوبة، وهناك بطالة دورية تتأثر بتقلبات النمو، وهناك بطالة احتكاكية مرتبطة بالانتقال بين وظائف. الجغرافيا لا تنظر إلى هذه الأنواع بوصفها تصنيفات اقتصادية فقط، بل تدرس أين تتركز كل منها، وكيف يرتبط شكل البطالة بخصائص الإقليم. فالبطالة الهيكلية قد ترتفع في مناطق شهدت تراجعًا صناعيًا أو زراعيًا، والبطالة الاحتكاكية قد ترتفع في المدن الكبرى بسبب حركة العمل وتبدل الوظائف، والبطالة المقنعة قد تنتشر في الأرياف أو في القطاع غير الرسمي حيث يصعب القياس الدقيق.

ويضاف إلى ذلك أن جغرافية البطالة تهتم بدينامية الحركة السكانية بوصفها عاملًا مكانيًا مؤثرًا. فالهجرة الداخلية قد تنقل البطالة من مكان إلى آخر، أو قد تعيد توزيعها. كما أن النزوح والأزمات يمكن أن تغير التوازن السكاني في محافظات معينة، فتزداد فيها المنافسة على الوظائف والخدمات. ومن ثم فإن البطالة تُقرأ ضمن سياق حركة السكان، لأنها ليست مجرد وضع ثابت، بل حالة تتغير مع انتقال الناس ومع تغير مراكز النشاط الاقتصادي.

ثانياً: الأهمية المكانية للبطالة في العراق في ضوء التحولات الاقتصادية الإقليمية

تتجسد الأهمية المكانية للبطالة في العراق في أنها لا تعبر فقط عن اختلال عام في سوق العمل، بل تكشف بصورة مباشرة عن طريقة اشتغال الاقتصاد العراقي داخل المجال، وعن تفاوت قدرات المحافظات والأقاليم على إنتاج فرص العمل واستيعاب القوى العاملة. فحين ننظر إلى البطالة من منظور مكاني، لا تعود مجرد رقم وطني يمكن اختزاله في متوسط عام، بل تصبح "خريطة" تتغير بتغير مواقع الاستثمار والإنفاق العام، وباختلاف الهياكل الاقتصادية المحلية بين محافظة وأخرى، وبمستوى التحضر والبنية التحتية، وبطبيعة الارتباط بين المركز والأطراف. وهذا ما يجعل البطالة مؤشرًا مكانيًا حساسًا على التحولات الاقتصادية الإقليمية، لأنها تعكس أين تتركز الأنشطة القادرة على التشغيل، وأين تتراجع القطاعات الإنتاجية، وأين يتحول الاقتصاد إلى خدمات محدودة أو إلى قطاع غير رسمي واسع.

تأخذ التحولات الاقتصادية الإقليمية في العراق أهمية خاصة لأنها جاءت في سياق اقتصاد ريعي تغلب عليه عائدات النفط، مع توسع تاريخي لدور الدولة في التشغيل والخدمات. هذا النمط خلق تأثيرًا مكانيًا واضحًا، إذ تركزت الوظائف الحكومية والإنفاق العام والخدمات

الإدارية في مراكز حضرية ومحافظات بعينها، بينما بقيت محافظات أخرى أقل حظًا من المشاريع الإنتاجية والتنموية طويلة الأجل. ومع كل موجة مالية صعبة أو تذبذب في أسعار النفط، كانت قدرة القطاع العام على التوظيف تتقلص، فتظهر البطالة أو تتوسع، لكن بطريقة غير متساوية مكانيًا. فالمحافظات الأكثر اعتمادًا على الدولة تصبح أكثر حساسية لقيود التوظيف، بينما المحافظات التي تمتلك نشاطًا تجاريًا أو خدماتيًا أكبر قد تمتص جزءًا من الضغط عبر القطاع الخاص، ولو بصورة غير رسمية. ومن هنا تبرز الأهمية المكانية للبطالة بوصفها انعكاسًا لعلاقة كل محافظة بالنموذج الريعي: هل هي محافظة تتلقى الإنفاق؟ أم محافظة تنتج ضمن قطاعات حقيقية؟ أم محافظة تقع على هامش الدورة الاقتصادية وتدفع الثمن الأعلى عند الأزمات؟

كما أن التحولات الاقتصادية الإقليمية في العراق أعادت تشكيل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ومجالاتها الجغرافية. فالزراعة، مثلًا، كانت تاريخيًا ركيزة تشغيلية في أقاليم واسعة، لكن تراجعها لأسباب متعددة أدى إلى انكماش فرص العمل الريفية وارتفاع البطالة أو توسع العمل الهش في الأطراف. وفي المقابل، تركزت فرص العمل الجديدة نسبيًا في قطاعات الخدمات والتجارة داخل المدن، ما زاد من جاذبية المراكز الحضرية وساهم في تضخمها السكاني. هذه الحركة القطاعية ليست مجرد انتقال اقتصادي، بل انتقال مكاني أيضًا، لأنها تعني انتقال فرص العمل من فضاءات ريفية وإنتاجية إلى فضاءات حضرية وخدمية. ويترتب على ذلك أن البطالة في العراق لا تظهر على صورة واحدة، بل تتوزع بين بطالة ريفية تتصل بتراجع النشاط الزراعي وتقلص الإنتاج المحلي، وبطالة حضرية تتصل بمحدودية قدرة الخدمات على استيعاب التدفقات السكانية وارتفاع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وتزداد الأهمية المكانية للبطالة في العراق عند النظر إلى نمط التحضر والتوسع الحضري. فالمدن الكبرى والمراكز الإدارية والتعليمية تجذب الشباب بسبب الجامعات والخدمات وفرص العمل المتاحة، لكن هذا الجذب يخلق ضغطًا على سوق العمل الحضري. وقد يرتفع معدل البطالة في المدن رغم وجود نشاط اقتصادي نسبيًا، لأن حجم الطلب على العمل يفوق قدرة السوق على التوظيف. كما أن جزءًا من الاستيعاب يحدث داخل القطاع غير الرسمي، ما يخفض البطالة الظاهرة أحياناً لكنه يوسع العمل الهش غير المستقر. وبهذا تصبح البطالة مؤشرًا على قدرة المدينة على التحول إلى مركز اقتصادي منتج لا مجرد مركز استهلاكي وخدمي، وتصبح جغرافيتها مرتبطة بتوازن دقيق بين النمو الحضري وفرص التشغيل.

وتبرز الأهمية المكانية للبطالة أيضًا في ارتباطها بالتحولات الاقتصادية الحدودية والتجارية. فبعض المحافظات ترتبط بمنافذ حدودية أو بحركة تجارة ونقل، وقد تستفيد من ذلك في خلق فرص عمل في الخدمات والنقل والتخليص، بينما محافظات أخرى لا تمتلك هذا الامتياز. لكن هذه الاستفادة قد تكون هشّة إذا كانت مرتبطة بتقلبات السياسة أو الأمن أو القيود التجارية. كما أن اقتصادات الحدود قد تنمو بطريقة غير رسمية عبر التهريب أو التجارة غير المنظمة، ما يخلق فرص عمل لكنه يوسع القطاع غير الرسمي ويضعف الاستقرار الاقتصادي. وهنا تظهر البطالة بوصفها مرتبطة بنمط الاقتصاد المحلي: هل هو اقتصاد رسمي منظم؟ أم اقتصاد حدودي هش؟ أم اقتصاد يعتمد على الدولة؟

ويأخذ البعد المكاني للبطالة في العراق أهمية إضافية عند إدخال عامل الشباب والتعليم. فالتوسع في التعليم العالي وتزايد أعداد الخريجين خلق ضغطًا على سوق العمل، لكنه ضغط غير متساوٍ مكانيًا أيضًا. فالمحافظات التي تضم جامعات كبيرة أو مراكز تعليمية تنتج أعدادًا أكبر من الخريجين، وقد لا تمتلك في الوقت نفسه قاعدة اقتصادية تستوعبهم، فتظهر بطالة خريجين مرتفعة. وفي المقابل، قد تمتلك محافظات أخرى فرص عمل في قطاعات معينة لكنها تحتاج مهارات مختلفة أو تدريبًا مهنيًا غير متاح بنفس المستوى. وبالتالي يصبح التفاوت بين التعليم وسوق العمل ذا بعد مكاني واضح، ويصبح جزءًا من تفسير جغرافية البطالة.

كما تتضح الأهمية المكانية للبطالة في علاقتها بالأزمات والتحولات الأمنية والاجتماعية التي مر بها العراق، لأن الأزمات عادة تغير الخريطة الاقتصادية والسكانية، فتحدث نزوحًا داخليًا أو تركّزًا سكانيًا في مناطق بعينها، ما يزيد المنافسة على الوظائف والخدمات ويعيد تشكيل سوق العمل. وقد تنخفض البطالة في مناطق معينة ظاهريًا بسبب خروج السكان أو تقلص القوى العاملة، بينما ترتفع في مناطق الاستقبال نتيجة زيادة العرض على العمل. وهذا يعني أن البطالة في العراق لا تُقرأ فقط عبر الاقتصاد، بل تُقرأ أيضًا عبر الحركة السكانية والتغيرات الإقليمية في التركز السكاني.

وعلى مستوى السياسات، تكمن الأهمية المكانية للبطالة في أن معالجتها تتطلب مقاربة إقليمية لا حلولًا عامة فقط. فرفع مستوى التشغيل لا يتحقق بقرار مركزي موحد إذا كانت البنى الاقتصادية للمحافظات مختلفة. بل يحتاج إلى سياسات تنمية محلية وتوزيع استثمار موجّه، وإعادة توازن في توزيع المشاريع، وتحسين البنية التحتية في الأطراف، ودعم القطاعات الإنتاجية التي تمتلك قابلية للتشغيل مثل الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات اللوجستية. كما يحتاج إلى ربط التعليم والتدريب بسوق العمل المحلي في كل محافظة، لا بسوق العمل

الوطني المجرد. فالتخطيط للتشغيل يجب أن يكون حساسًا للمكان، لأن ما يصلح في محافظة صناعية أو تجارية قد لا يصلح في محافظة زراعية أو في محافظة تعتمد على وظائف الدولة.

ثالثاً: أنماط التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق وآثارها التنموية والسياسات المطلوبة

تتخذ البطالة في العراق أنماطًا جغرافية متباينة ترتبط بطبيعة الاقتصاد المحلي في كل محافظة، وبمستوى التحضر، وبدرجة الاعتماد على القطاع العام، وبحجم القطاع غير الرسمي، وبمدى توافر الاستثمار والبنية التحتية. وعند النظر إلى البطالة كظاهرة مكانية، يظهر أن الخريطة لا تُفسر فقط بمعدل البطالة الظاهر، بل بنوع البطالة السائد في الإقليم، وبالعوامل التي تنتجها، وبالآثار التنموية التي تُحدثها على المدى المتوسط والطويل. فالمحافظات تختلف في قدرتها على خلق فرص عمل منتجة ومستقرة، وتختلف أيضًا في درجة حساسية سوق العمل فيها للصدمات الاقتصادية والأمنية، ما يجعل بعض المناطق أكثر عرضة لدوائر متكررة من البطالة والفقر والهجرة الداخلية.

من أبرز أنماط التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق نمط يرتبط بتمركز الوظائف والخدمات في المراكز الحضرية الكبرى. ففي المدن التي تتمتع بوظيفة إدارية وتعليمية وخدمية واسعة، يتجمع الباحثون عن العمل من داخل المحافظة ومن المحافظات الأخرى، ما يرفع العرض على العمل ويُنتج بطالة حضرية خاصة بين الشباب والخريجين. ويلاحظ في هذا النمط أن وجود نشاط اقتصادي وخدماتي لا يعني انخفاض البطالة بالضرورة، لأن الاستيعاب الحقيقي يعتمد على توسع قطاع خاص منتج قادر على خلق وظائف جديدة، بينما يؤدي الاعتماد على التوظيف الحكومي وحده إلى اختناق تدريجي في سوق العمل عندما تتوقف التعيينات أو تتقلص. في هذه الحالة تأخذ البطالة طابعًا "هيكليًا" يرتبط بعدم توافق مخرجات التعليم مع الطلب الفعلي، وبمحدودية فرص القطاع الخاص مقارنة بتزايد الداخلين إلى سوق العمل سنويًا.

ويقابله نمط آخر يرتبط بالمناطق الطرفية والريفية التي تتراجع فيها فرص العمل بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية وتذبذب الأنشطة الزراعية أو محدودية الصناعات المحلية. في هذا النمط قد تظهر البطالة بصورة مختلفة، إذ تتوسع البطالة المقنعة والعمل غير المنتظم، وقد تتسع أنشطة ذات إنتاجية منخفضة أو أعمال موسمية لا تحقق استقرارًا اقتصاديًا للأسر. وقد تبدو البطالة الظاهرة أقل من المتوقع لأن كثيرًا من الأفراد يعملون في أعمال هامشية أو في

القطاع غير الرسمي، لكن هذا يخفي هشاشة سوق العمل وضعف الدخل وعدم الاستقرار، وهو ما ينعكس على التنمية البشرية وعلى قدرة الإقليم على بناء رأس مال بشري منتج.

كما يظهر نمط ثالث يرتبط بالمحافظات ذات الاقتصاد الريعي المحلي أو تلك التي تعتمد بصورة كبيرة على الإنفاق العام والتحويلات الحكومية. هنا تصبح البطالة شديدة الحساسية لتقلبات الموازنات وسياسات التوظيف، لأن القطاع العام يشكل القناة الرئيسة للتشغيل، بينما يبقى القطاع الخاص ضعيفًا أو محدودًا. وعند حدوث ضغط مالي أو سياسة تقشف أو تجميد للتعيينات، ترتفع البطالة بسرعة، خصوصًا بين الخريجين. وغالبًا ما يؤدي ذلك إلى توسع "اقتصاد الظل" في المدن، وإلى زيادة الهجرة الداخلية نحو مراكز أكثر نشاطًا، ما يعيد إنتاج التفاوتات المكانية في البطالة بدل أن يحلها.

ويبرز أيضًا نمط البطالة المرتبطة باقتصادات الحدود وحركة التجارة والمنافذ. فبعض المناطق قد تشهد فرص عمل في النقل والخدمات والتجارة المرتبطة بالحدود، لكنها قد تكون فرصًا غير مستقرة لأنها تتأثر بإجراءات السياسة والرقابة وتقلبات الأمن، كما أنها قد تنمو في جزء منها عبر قنوات غير رسمية. وفي مثل هذا النمط يتراجع معدل البطالة الظاهر أحيانًا، لكنه يترافق مع هشاشة تنظيمية وضعف حماية اجتماعية وتذبذب الدخل، ما يجعل أثره التنموي محدودًا إذا لم يتحول إلى نشاط رسمي منظم ومُنتج.

أما السياسات المطلوبة للتعامل مع هذه الخريطة المكانية، فينبغي أن تنطلق من مبدأ أن البطالة في العراق مشكلة تنمية إقليمية بقدر ما هي مشكلة سوق عمل. وهذا يعني أن الحلول العامة كالتوظيف الحكومي أو برامج قصيرة الأمد لا تكفي وحدها، بل يجب توجيه الاستثمار نحو المحافظات الأقل حظًا عبر مشاريع إنتاجية قابلة للتشغيل، وتحسين البنية التحتية، وتطوير بيئة الأعمال المحلية. كما ينبغي دعم القطاعات كثيفة التشغيل مثل الزراعة الحديثة، والصناعات الغذائية والخفيفة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، مع ربط كل ذلك ببرامج تدريب مهني تتناسب مع احتياجات كل محافظة. وفي المدن الكبرى، ينبغي التركيز على سياسات تحفيز القطاع الخاص الرسمي، وتطوير سياسات ريادة الأعمال، وتحسين تنظيم سوق العمل للحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي، مع إعادة توجيه التعليم والتخصصات نحو احتياجات السوق.

وفي المناطق الحدودية، يمكن تحويل النشاط التجاري من اقتصاد غير رسمي هش إلى اقتصاد منظم عبر رقمنة المعابر، وتطوير المناطق اللوجستية، وتسهيل الإجراءات الجمركية الرسمية، وخلق بيئة تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالنقل والخدمات. كما أن

دعم اللامركزية الاقتصادية وتحسين الحوكمة المحلية يساعد على توجيه الموارد وفق احتياجات الإقليم بدل الاعتماد المطلق على قرارات مركزية قد لا تراعي اختلاف الواقع المكاني.

ولتنظيم هذه العلاقة بين أنماط البطالة وآثارها والسياسات الممكنة بصورة واضحة داخل المتن، يمكن إدراج الجدول الآتي:

جدول ١ : أنماط التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق وانعكاساتها التنموية وأدوات المعالجة

نمط التوزيع الجغرافي للبطالة	أبرز السمات المكانية	أبرز الآثار التنموية	أدوات المعالجة والسياسات المطلوبة
بطالة حضرية في المراكز الكبرى	تركز الباحثين عن العمل، ضغط على الوظائف الرسمية، بطالة خريجين	توسع القطاع غير الرسمي، ضغط على السكن والخدمات، تراجع الاستقرار الوظيفي	تحفيز القطاع الخاص المنتج، دعم ريادة الأعمال، ربط التعليم بسوق العمل، تنظيم سوق العمل
بطالة طرفية وريفية	ضعف القاعدة الإنتاجية، موسمية العمل، بطالة مقنعة	فقر إقليمي، هجرة داخلية، تراجع التنمية البشرية	دعم الزراعة الحديثة والصناعات الغذائية، بنية تحتية، تمويل مشاريع صغيرة، تدريب مهني محلي
بطالة مرتبطة بالاعتماد على القطاع العام	حساسية لتذبذب الموازنات، محدودية التوظيف الحكومي	اختناق سوق العمل، بطالة خريجين، توسع اقتصاد الظل	تنويع الاقتصاد المحلي، شراكات استثمار، إصلاح بيئة الأعمال، برامج تشغيل مستدامة
بطالة/عمل هش في مناطق الحدود	فرص عمل غير مستقرة مرتبطة بالتجارة والعبور	هشاشة دخل، توسع نشاط غير رسمي، ضعف حماية اجتماعية	تطوير مناطق لوجستية، رقمنة المعابر، تسهيل رسمي للتجارة، دمج الاقتصاد غير الرسمي
بطالة متأثرة بالصدمات والأزمات	تغيرات سكانية، نزوح أو تركز في مناطق محددة	ضغط على الخدمات، تنافس شديد على العمل، تراجع الاستثمار	خطط تعافٍ محلية، دعم مشاريع كثيفة التشغيل، حماية اجتماعية، استقرار بيئة الاستثمار

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الحديثة في جغرافية العمل والتنمية الإقليمية وتحليل سوق العمل في العراق.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن البطالة في العراق تتشكل ضمن خريطة مكانية تعكس تفاوت التنمية والاقتصاد بين المحافظات، وأن معالجة هذه الظاهرة تتطلب سياسات إقليمية موجهة توازن بين خلق فرص عمل منتجة في الأطراف، وتنظيم النمو الحضري في المراكز، وتحويل الاقتصاد من الريع إلى تنويع فعلي يدعم التشغيل. فكلما كانت السياسات أكثر حساسية

للمكان، كانت قدرة الدولة على خفض البطالة أكثر استدامة وأقل اعتمادًا على حلول ظرفية قصيرة الأمد.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن البطالة في العراق لا يمكن فهمها بوصفها مشكلة اقتصادية عامة فقط، بل هي ظاهرة مكانية تعكس بصورة مباشرة طبيعة التفاوتات الإقليمية والتحولات الاقتصادية التي مر بها البلد. فقد أظهر التحليل أن جغرافية البطالة تكشف عن خريطة غير متجانسة تتباين فيها معدلات البطالة وأنماطها بين المحافظات والمراكز الحضرية والأرياف، تبعًا لاختلاف الهياكل الاقتصادية المحلية، ومستويات التحضر، ودرجة الاعتماد على القطاع العام، وقوة القطاع الخاص، وتوافر البنية التحتية والاستثمار.

وبيّن البحث أن التحولات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما تعمق الطابع الريعي للاقتصاد، وتراجع بعض القطاعات الإنتاجية، وتوسع الخدمات على نحو غير متوازن، أسهمت في إعادة تشكيل خريطة البطالة داخل العراق. فقد تركزت فرص العمل نسبيًا في مراكز حضرية بعينها، بينما عانت محافظات طرفية وريفية من ضعف القدرة على توليد وظائف مستقرة، ما أدى إلى ظهور أنماط مختلفة من البطالة، شملت بطالة حضرية بين الشباب والخريجين، وبطالة مقنعة في الأرياف، وبطالة شديدة الحساسية لتقلبات الإنفاق العام في المحافظات المعتمدة على الدولة.

كما أوضح البحث أن لهذه الخريطة المكانية آثارًا تنموية عميقة، تمثلت في تعميق الفوارق الإقليمية، وتغذية الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، وتوسع القطاع غير الرسمي، وتآكل رأس المال البشري، وارتفاع مستويات الهشاشة الاجتماعية. وبذلك لم تعد البطالة مجرد مؤشر على نقص الوظائف، بل أصبحت عاملًا يعيد إنتاج اختلالات التنمية بين المركز والأطراف، ويؤثر في الاستقرار الاجتماعي وفي فرص النمو المتوازن.

وخلاصة القول إن معالجة البطالة في العراق تتطلب انتقالًا من منطق السياسات العامة الموحدة إلى منطق المقاربات المكانية الموجهة، التي تربط سياسات التشغيل بالتنمية الإقليمية وتنويع الاقتصاد المحلي. فخفض البطالة على نحو مستدام يستدعي دعم القطاعات الإنتاجية القابلة للتشغيل، وتحسين بيئة الاستثمار في المحافظات الأقل حظًا، وتطوير البنية التحتية، وربط التعليم والتدريب بحاجات كل إقليم، مع تنظيم النمو الحضري والحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي. وعندما تُدار البطالة ضمن رؤية جغرافية متكاملة، يمكن تحويلها من عبء

اجتماعي واقتصادي إلى مدخل لإعادة التوازن الإقليمي وبناء مسارات تنمية أكثر عدالة واستدامة في العراق.

المصادر :

١. أحمد، رعد مفيد. (٢٠١٩). البطالة في العراق من منظور جغرافي *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*، الجزء الأول، (٨٢)، ص ٢٧٧ إلى ٣١٦.

٢. الأوجيلي، عدنان عناد غياض. (٢٠٢٤). التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في محافظات العراق لسنة ٢٠٢١ *مجلة دراسات البصرة*، ١٩(51)، ص ٩٥٩ إلى ٩٩١.

٣. حسن، ساري حسين. (٢٠٢٠). البطالة في العراق: الآثار والمعالجات *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ٩(35)، ص ٢٨٤ إلى ٢٩٢.

٤. الزهيري، دعاء قاسم مكي، ومحمد، شيماء فاضل. (٢٠٢٤). قياس محددات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١ باستخدام نموذج .VAR *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، ١٦(50)، ص ٣١٦ إلى ٣٥٠.

٥. سعود، ضياء حسين، وطالب، ريام علي، ورشيد، أمل هادي. (٢٠٢٢). أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٩ *مجلة كلية الكوت الجامعة*، (2022)، ص ٤٨٤ إلى ٤٩٦.

٦. صالح، إسراء سعيد، وشوكت، عفيفة بجاي، وجودة، نضال شاكر. (٢٠٢١). قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧ . *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ٤٦(128)، ص ٨٠ إلى ٩٩.

٧. صالح، بن علي. (٢٠٢١). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩ (مذكرة ماستر) *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*.

٨. ضغيم، حورية عبد الله، وشهيد، عباس علوان. (٢٠٢٥). العوامل الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة البطالة وآثارها في العراق *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*، ٢٨(4)، ص ٢٩٥ إلى ٣٢٧.

٩. عبد الرضا، وسن كريم. (٢٠١٩). التباين المكاني لبطالة الإناث في العراق لعامي ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢ *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ١٦(68)، ص ١ إلى ١٦.

١٠. عبد اللطيف، فاطمة أحمد محمد. (٢٠٢١). البطالة والتشغيل .*المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*، ١، .(14)

١١. عدنان، سرحان محمود حسن، وجعفر، ياسر علي. (٢٠٢٥). الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية وأثرها في معالجة البطالة في العراق *مجلة وارث العلمية*، ٧(عدد خاص)، ص ٨٢٥ إلى ٨٣٥.

١٢. محمود، فايز عبد الهادي أحمد. (٢٠٢١). محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، ٢(2)، (ج ٣)، ص ١٢٥٢.

١٣. ناصر، حسين جعاز، ومزيد، زين العابدين عزيز. (٢٠٢٢). التحليل المكاني للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في محافظة النجف الأشرف للمدة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٠ *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، ٤٩(3)، ص ١٧٧ إلى ١٨٨.

١٤. الوائلي، أحمد عبدالله سلمان، وشدهان، دنيا كريم. (٢٠٢١). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧: دراسة قياسية *مجلة كلية الكوت الجامعة*، ٦(1)، ص ١ إلى ١٣.

١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .(2023) . *المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣)* .بغداد: وزارة التخطيط.